النهار المغربية
المغرب السياسي
■ العدد الرابع ■ 03 يونيو 2004

الحوار مع الأستاذ المهدي المنجرة يشكل باستمرار لحظة للإمتاع وللإستفادة، فمن موقع المطلع على الكثير من العلوم والمعارف.. وبعقلية الإنسان المتفتح والمتواضع والراغب في تناول مايريد الصحافي من المواضيع التي يشعر أن له إلماما بها، التقينا به لإجراء حوار معه، وكان الحدث، على غير إرادتنا، عدم حصول المغرب على ما كان يطمح إليه من تنظيم للمونديال،، وفي خضم ردود الأفعال التي أعقبت النتيجة التي أعلن عنها في زوريخ تم اللقاء بالمنجرة وانطلق النقاش معه حول عدم تمكن المغرب من احتضان المونديال وردود الأفعال الناجمة عن ذلك، وامتد النقاش إلى موقف النخبة من الوضع السياسي الراهن في المغرب، وما يجري من ذبح وتقتيل للشعبين الفلسطيني والعراقي والمقاومة الباسلة التي يخوضها هذان الشعبان وكأنهما في جبهة واحدة، ضد عدو واحد ألا وهو التحالف الأمريكي الإسرائيلي .. وكان الحوار التالي ..

2/3

أجرى الحوار: عبد السلام بنعيسى

المهدي المنجرة لـ النهار المغربية

لا أصدق وجود حكومة وبرلمان في المغرب

◆ الانتخابات لم تكن لا شفافة ولا نزيهة والذي يقول عكس ذلك يمارس الكذب السياسي



■ ن.م: الأستاذ المهدي المنجرة تطرقنا في الجزء الأول من الحوار إلى عدم تمكن المغرب من الفوز بتنظيم المونديال، ونريد في هذا الجزء أن نتطرق إلى علاقة الرياضة بالسياسة ولنبدأ بهذا السؤال: المغرب أنفق مبلغا ماليا مهما من أجل الترويج لملفه، لماذا لا يمارس البرلمان المغربي اختصاصاته ويطلع على الكشوفات المتعلقة بالكيفية التي أنفق بها هذا المبلغ المالي الذي هو في كل الأحوال من خزينة الدولة المغربية؟

● م.م: سؤالك في محله، فالديمقراطية بمفهومها الشامل مرتبطة بممارسة البرلمان لاختصاصاته، غير أن الأمر لا ينبغي أن يظل منحصرا في مراقبة الكيفية التي صرف بها المبلغ المالي الذي كان مخصصا للدعاية لملف المغرب لتنظيم المونديال، فالمراقبة ينبغي أن تشمل كل المجالات، فحاليا جميع الشركات العامة والخاصة وكل المؤسسات في الدول الديمقراطية تخضع للمراقبة وتقدم الكشوفات اللازمة عن الكيفية التي تجبي بها مداخيلها وتصرف بها نفقاتها، كما أنها تجري تقييما للقرارات التي تم اتخاذها وللنتائج المترتبة عن ذلك، وذلك من أجل الإستفادة مما وقع وعدم تكرار وقوع الأخطاء..

هذه المنهجية عندما تنقلها إلى الميدان العمومي، فإن ذلك يعني بداية تشغيل الآليات الديمقراطية.. أما عندما لا يكون للعموم علم بكيفية اتخاذ قرار معين، ولماذا تم اتخاذ هذا القرار وليس غيره، وعندما لا نعلم كيف كانت آليات تنفيذ القرار المتخذ، وهل وفقنا في اتخاذه أم لا، وكيف حدث الإخفاق أو النجاح، وعندما يكون لدينا أناس في البرلمان صامتين ولا يتكلمون، لأنهم إذا تكلموا قد يجلبون على أنفسهم المشاكل.. ففي هذه الظروف تنعدم المسؤولية وتفتقد المصداقية.

■ ن.م: هل يمكن تفسير عدم ممارسة البرلمان لاختصاصه في ملف المونديال، فقط، بانعدام المصداقية في هذه المؤسسة وعدم ثقة المواطنين فيها؟

● م.م: لا أظن أنك ستجد في المغرب كله، بما في ذلك بين البرلمانيين أنفسهم من يحاججك في هذه القضية، فأنا لا أعتقد أن المواطن ينتظر الشيء الكثير من هذه المؤسسة التشريعية الحالية، والسؤال الذي يجب طرحه هو كيف وصلنا إلى هذا البرلمان، وما هي الظروف التي جرت فيها الإنتخابات، بالإضافة إلى السؤال المركزي الذي يتعين طرحه وبالإجابة عنه تتوضح الأمور، وهو المتعلق بأين توجد النقطة التي ينطلق منها القرار ومن المسؤول عنها؟

بعبارة أوضح، هل السيادة سيادة شعب يتصرف فيها من البداية، أي من لحظة إعداد الدستور وإقراره أم لا، وهل القرارات تصدر عن الشعب؟ وهل يراقب طريقة تنفيذ تلك القرارات؟ فإذا كان الجواب على هذه الأسئلة بالإيجاب، يمكن وقتها الحديث عن الديمقراطية وعن البرلمان، والمراقبة، أما إذا كان الجواب بالسلب، فإن كل كلام عن الديمقراطية والتعددية والبرلمان والمراقبة، سيكون كلاما فارغا وجعجعة بلا طحين. فبلغة الكرة، إذا كان «الماتش مبيوع» ومن أطراف متعددة للإتفاق مسبقا على النتيجة، فإن المباراة تكون بلا طعم ولا مذاق، لأنها تدار في أجواء خالية من الحماس الناجم عن التنافس الرياضي الشريف..

■ ن.م: وفي هذا السياق هل سبق لك أن تابعت جلسات أشغال البرلمان وأساسا تلك التي تكون مخصصة لطرح الأسئلة الشفوية؟

تعذيب نفسه بمتابعة تلك الحصص من الأسئلة، فهذا حقه الذي لا يجوز لأي كان أن يحرمه منه، ففي ذلك ممارسة للحرية الفردية وهي جزء من الديمقراطية، كما أن هناك ما يسمى بالمازوشية السياسية التي يتلذذ خلالها صاحبها بالتعذيب الذي يمارس عليه من طرف السياسيين، وفيما يخصني فأنا أطل على هذه الحصص في حالات نادرة، وذلك كما أسلفت، من أجل المتعة والتسلية، وفي الواقع فإن صور أشغال البرلمان على الشاشة الصغيرة تبين لوحدها المستوى الحقيقي لمؤشر التنمية للبلد، ولا يخامرني أدنى شك بأن التنمية مرتبطة في جزء أساسي منها بالأخلاق، والمقصود بالأخلاق هنا التواضع والإحترام على الأقل للذين يفترض فيهم أنهم صوتوا عليك وجاؤوا بك حيث أنت.

■ ن.م: وماذا عن التغطية التلفزية بشكل عام لحصة الأسئلة الشفوية، كيف تجدها من الناحية المهنية؟

● م.م: أنت صحافي وطرحت علي هذا السؤال، وجوابي عنه سيكون على شكل سؤال سأطرحه عليك أنا أيضا: هل سبق لك أن وجدت اهتماما حقيقيا من طرف الصحافة بالنقاش الذي يدور في تلك القبة وبالأسئلة التي تطرح فيها سواء كانت كتابية أو شفوية؟ هل تلتفت الجرائد إلى أجوبة الحكومة عن الأسئلة التي تطرح عليها؟ بل أين هي التقارير التي أعدتها لجن برلمانية عن الملايير التي نهبت من مؤسسات عمومية؟ الصحافة المغربية تتعامل مع التغطية التلفزية لتلك الحصص بنوع من المحسوبية والزبونية، فعندما يجيب الوزير على سؤال، تقوم الجريدة التي يصدرها الحزب الذي ينتمي إليه الوزير بنشر الجواب وذلك من منطلق حزبي صرف.

ونفس الأمر يحدث مع النائب البرلماني الذي يطرح السؤال ومع جريدة حزبه، فالهدف النهائي من العملية هو التظاهر بالعمل والإنتاج حتى وإن انعدمت المردودية، ولذلك أعتقد أن المواطنين لا يهتمون بما يجري في البرلمان، والمواد التي تنشر حوله في الصحافة لاشك أن قراءها معدودون على رؤوس الأصابع، ونتيجة لكل هذه الأشياء أنا أقول إن النقاش في البرلمان المغربي بين من نسميهم بالنواب وأعضاء الحكومة تحول إلى نوع من التسلية، ويمكن اعتباره بمثابة مهزلة ديمقراطية تشرف التلفزة على نقلها على شاشتها في حصة الأسئلة الشفوية.

■ ن.م: وما هو الأستاذ المهدي الفرق بين هذا البرلمان والبرلمانات الأخرى التي عرفها المغرب في السابق أي ما نسميه بسنوات الرصاص؟

● م.م: ليس هناك فرق جوهري في الاختصاصات وممارسة الصلاحيات بين هذا البرلمان والبرلمانات السابقة، الفرق الموجود يتجلى في أن المغرب في الماضي كانت له في المؤسسة التشريعية معارضة قوية وكان لها وزن، وكانت تجاهر بالإعلام عن رأيها، وكان الجمهور بسبب ذلك، يطلع على مجموعة من الوقائع والحقائق.. أما اليوم فلقد أصبحت المعارضة السابقة في الحكومة وصارت جزءا من اللعبة، وأضحت تدافع عما هو سائد، وعما كانت تنتقده إلى عهد قريب، والمدهش هو أنها أصبحت وصارت جزءا من اللعبة، وأضحت تدافع عما هو سائد، وعما كانت تنتقده إلى عهد قريب، والمدهش هو أنها أصبحت تفعل كما كان يفعل الآخرون أي إيجاد المبررات لما هو غير مقبول.

■ ن.م: المعارضة السابقة تقول إنها تغيرت مع تغير الظروف ولا يمكنها أن تظل إلى الأبد

● م.م: جوابي على هذا السؤال سيكون مستمدا من الهندسة وهو كالتالي: عندما يتم فتح أبواب ونوافذ غرفتين متقابلتين تعم المكان تيارات هوائية تضر بصحة الجالسين في الغرفتين..

■ ن.م: وماذا عن عدد النواب والمستشارين فيهما بالمقارنة مع عدد السكان؟

● م.م: بصرف النظر عن العدد رغم أهميته، فإن المستفز أكثر هو انعدام التأثير من طرف البرلمان، بكل هذا العدد الهائل لأعضائه، خلال عملية صنع القرار واتخاذه، فلو تقرر غدا إحداث غرفة ثالثة فليس فقط ستتم الموافقة على إنشائها، وسيصدر لها المفتون فتاوي التبريرات والمسوغات، بل ليس من المستبعد أن تتم الموافقة عليها بالإجماع.. فهذا هو الأمر الفريد والخاص ببرلماننا، وهو ما يحير فعلا.

■ ن.م: وزير الداخلية وكاتب الدولة في الداخلية لا يحضران إلى البرلمان للإجابة عن أسئلة النواب، هل هذا معقول؟

● م.م: أنا لا أعرف لا وزير الداخلية ولا كاتب الدولة في الداخلية، وكما قلت بخصوص بلاتير فأنا لا أريد أن يكون تحليل الواقع يرتكز على الأشخاص بدل البنيات والمؤسسات، لقد قضينا وقتا طويلا في نقد أوفقير ومن بعده الدليمي ثم اكديرة وبعده جاء دور البصري وماذا كانت النتيجة؟ فرغم الدور الخطير الذي لعبه كل واحد من هؤلاء في إيصال المغرب إلى الوضعية المزرية التي يوجد فيها، فها هم في النهاية خارج السلطة، ولكن ماذا عن الظروف التي أنتجتهم هل تغيرت بشكل نهائي؟ وما هي الإعتبارات التي تجعل زيدا أو عمرا لا يحضر إلى البرلمان، هذا هو السؤال الذي يتعين طرحه.

■ ن.م: هذا الأمر طرح في البرلمان..

● م.م: كل قصدي هو أنه حتى إذا أزيل فلان وجاء علان وظلت الأوضاع على حالها فسيتصرف علان كما كان يتصرف فلان، فالتخلف له آلياته وقوانينه وشرائعه التي تسيره وتتحكم فيه على كافة المستويات: الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية.. والشخص مهما كانت قدرته وعبقريته يظل في النهاية مجرد مسمار في ماكينة أكبر منه.

■ ن.م: ومع ذلك يحق لنا طرح السؤال عن عدم حضور بعض الوزراء إلى البرلمان للإجابة على الأسئلة التي يطرحها النواب..

● م.م: السؤال ينبغي أن يطرح على البرلمانيين الذين يؤيدون الحكومة ويصوتون بالإيجاب على برامجها، فمنهم تستمد وجودها وقوتها، فهم الأولى بالرد على هذا السؤال، وإلا لماذا لا يلجأون إلى حجب الثقة عنها؟

■ ن.م: هذا البرلمان الذي نتحدث عنه بهذه الطريقة يقال عنه إنه نتاج لإنتخابات شفافة نزيهة..

● م.م: الإنتخابات لم تكن لا شفافة ولا نزيهة، والذي يقول عكس ذلك يمارس الكذب السياسي، وكما نعلم فإن الكذب على النفس خطير ولكن الأخطر منه هو الكذب على الشعب.

■ ن.م: الطبقة السياسية أجمعت على أن الإنتخابات كانت نزيهة..

● م.م: ما تقوله الطبقة السياسية لا يعنيني،

يملكون الجواب اليقين.

وبالتأكيد أصبح لدينا جزء من المغاربة يعيشون مع بعضهم البعض ككتلة داخل الكتلة، ويحصلون على الريع، فهؤلاء مبسوطون ويخشون أي تغيير قد يطيح بهم من المواقع التي يحتلونها، فهؤلاء هم الذين يطنبون كثيرا في الحديث عن الإنتقال الديمقراطي، وهم في الواقع يتحدثون عن انتقالهم من ضفة إلى أخرى.

■ ن.م: هل هذا الأمر هو الذي أدى، على ما يبدو، إلى تآكل الشعبية التي كانت تتمتع بها بعض الأحزاب، بحيث أصبح عدد الذين يحضرون الأنشطة التي تنظمها محدودا بالقياس مع الإسلاميين الذين يلاحظون أن أنشطتهم مازالت تحظى بحضور كبير وزخم جماهيري واسع؟

● م.م: تآكل شرعية الأحزاب من عدمه أمر يخص الأحزاب وهي التي يتعين عليها الإجابة عن هذا السؤال، أما فيما يخص الإسلاميين، فأنا لا أعرف ما هو المقصود بالإسلاميين، فأنا كمسلم أتعامل على أساس أننا مسلمون، وكلمة إسلامي اختراع غربي وتستعملها بعض وسائل الإعلام داخل الدول العربية والإسلامية من باب التقليد والخلط بين المسلم والإسلامي بالإيحاء بأن المسلم معتدل والإسلامي إرهابي، فهذه لعبة أضحت مكشوفة ينبغي الكف عنها، ولأن الحروب المقبلة ستكون، كما قال عالم فرنسي مختص في اللسانيات والمستقبليات، حروبا لغوية، فأنا لا أريد استعمال كلمة إسلامي كصيغة من صنيع الحرب المشنونة على المسلمين.

■ ن.م: في الواقع لدينا أحزاب إسلامية..

● م.م: كيف تأسست هذه الأحزاب التي تقول عن نفسها إنها إسلامية؟ ومن طرف من أنشئت؟ ومن هي الجهات التي كانت خلف إنشائها؟ وما هي المقاصد من وراء ذلك؟ فنحن في بلد دين سكانها هو الإسلام، ولهذا لا أرى أي معنى لإطلاق وصف إسلامي على الأشخاص، أما إذا كنا نتحدث عن هندسة إسلامية وعن طب إسلامي وعن حضارة إسلامية، ويمكن لي القبول بالحديث حتى عن تيار فكري إسلامي، ولكن أن يقال عن شخص إسلامي بالمفهوم الذي يوظف حاليا، فهذا ما لا أرى له أي معنى.

■ ن.م: هذا لا يلغي وجود أحزاب سياسية تقول صراحة أنها تدافع عن بناء المجتمع وفق الضوابط الإسلامية..

● م.م: من حق الأحزاب السياسية أن تقول ما تشاء في إطار القانون، إذا كنا نؤمن بالديمقراطية، فقط يجب التنبيه إلى أن المجتمع الإسلامي يبنى في البداية داخل النفوس، فالمسلم يمارس قناعاته داخل ذاته، ثم يسعى لقيام معاملات طيبة وجيدة بين أفراد المجتمع، وحتى العبادة على أهميتها فهي في نظري تأتي في درجة لاحقة على المعاملات، وأظن أنه لا يقع الإلتفات إلى أهم ما في الإسلام، فلقد جاء بآية مهمة جدا وهي: «إقرأ باسم ربك الذي خلق..»

غير أننا نلاحظ أن فئة واسعة من المسلمين تعاني من الأمية، ولا تتوفر حتى على إمكانية قراءة القرآن الكريم والإطلاع على آياته وتفسيرها التفسير الصحيح لمعرفة قيمتها، فالعلاقة المباشرة مع القرآن مفتقدة من طرف العديد من المسلمين، ولذلك فهم لا يعرفون دينهم حق المعرفة، وهذا الجهل بحقيقة الإسلام هو الذي يؤدي إلى استغلال البعض للأزمات الإجتماعية والسياسية وظهور بعض التصرفات غير المقبولة التي تحسب على الإسلام. وللأسف فإن أول من يستغل تفشي الأمية وجهل المسلمين بدينهم هم حكام الدول الإسلامية.

● م.م: قبل الجواب عن سؤالك هذا، اود الإشارة إلى انني لم يسبق لي أن شاركت في الإنتخابات، وذلك لأسباب يطول شرحها.. فانا لا ادلي بصوتي واقاطع الإنتخابات.. وبخصوص السؤال فانا احيانا عندما أريد أن أعيش نوعا من الهزل السياسي والتسلية والإستمتاع بالنكت والوقائع الطريفة التي تستحق أن تجمع وتدون في الكتب لتظل شاهدة على فترة تاريخية من تاريخ بلدنا، فإنني أتابع فعلا حصة الأسئلة الشفوية التي تنقلها التلفزة المغربية..

■ ن.م: ما هي الأشياء التي تثير انتباهك في هذه الحصة التلفزية؟

● م.م: تثير انتباهي كثيرا الطريقة التي يجيب بها أعضاء الحكومة على أسئلة البرلمانيين، فأنا الاحظ أنهم يتكلمون بعجرفة ويمثلون انهم اقوياء وعظماء، يمثلون بطريقة يتفوقون فيها صراحة على المسرحي الطيب لعلج عندما يكون فوق الخشبة، وما يجعلني أضحك حتى لو كنت لوحدي هو عندما يتكلم وزير ما، بلغة يقول من خلالها إن الأوضاع في المغرب رائعة، وان كل شيء على خير وبخير، وأن من يقول عكس ذلك فإنه لا يقدر المجهودات التي تقوم بها الحكومة، وبالتالي فإنه غير وطني..

■ ن.م: بماذا يمكن تفسير هذا السلوك الحكومي؟

● م.م: ربما الامر راجع إلى كون التشبع بالقيم الديمقراطية والإيمان بها وممارستها فعليا يتطلب وقتا طويلا، خصوصا مع غياب عنصر مهم في ثقافتنا، ولأهميته وضعه المرحوم علال الفاسي عنوانا لواحد من أعظم مؤلفاته، ويتعلق الامر بالنقد الذاتي، فبما أن المسؤولين عندنا لا يمارسون النقد الذاتي، ولا يراجعون القرارات التي تصدر عنهم، ولأنهم لا يعرفون معنى كلمة التواضع في سلوكهم ويتصرفون بعجرفة، فإنني أسمي ما يقع عندنا العجرفوقراطية.. وفي إطار التلاعب بالمصطلحات فإني أستعمل لمصطلح البرلمان ما يماثله بالفرنسية Parle Ment اي تكلم واكذب.

■ ن.م: متابعة هذه الحصص من الأسئلة الشفوية ألا يمكنها أن تثير الإشمئزاز وتدفع الناس للكفر بالديمقراطية، فلمتابعتها يتعين على الإنسان التوفر على طاقة هائلة من التحمل والصبر؟

● م.م: كل شخص مسؤول عن نفسه فالذي يريد جامدة في نفس المواقف..

● م.م: هذه في حد ذاتها مبررات، وهي مبررات واهية، والمواطن راشد ويقيم الأشياء، وأنا لا اريد أن أكون وصيا على أي كان ولكنني أعبر فقط عن رايي، فالأمور اضحت مكشوفة ولا تحتاج إلى من يقيم عليها الدليل.

■ ن.م: البرلمانيون الذين نتحدث عنهم زادت الحكومة في أجورهم مبلغ 6000 درهم للشهر، كيف ينظر الأستاذ المهدي إلى هذه الزيادة؟

م.م: ساجيبك بمثال شعبي معروف، ولكنني ساقوله بشكل مقلوب والمثال هو «الزيادة من راس العاقل».

■ ن.م: هل بالإمكان توضيح الجواب؟

● م.م: فضلت عدم القول «من راس الحمق» ويا ريث لو توقف الامر عند مبلغ 6000 درهم، ولو انه لا يتجاوز استغلال الحصانة لتحقيق مآرب أخرى بطرق ربما غير قانونية، وأتمنى معرفة المردودية التشريعية لكل واحد من البرلمانيين وذلك من خلال عدد الساعات التي يقضيها في دراسة الملفات وفي تدقيقها وتمحيصها وفي مراقبة العمل الحكومي، وفي الرد على تساؤلات المواطنين واستفساراتهم والتواصل المستمر معهم..

■ ن.م: عمل نيابي على هذه الشاكلة يتطلب إمكانيات غير متوفرة للبرلمانيين الحاليين؟

● م.م: ملاحظتك صحيحة، غير أن العديد من الموجودين حاليا في البرلمان المغربي لا يمكنهم أن يكونوا إلا كما هم حاليا حتى لو توفرت لديهم الإمكانيات، فالظروف التي أوصلتهم للبرلمان لا تسمح لهم بأن يكونوا إلا في هذا الوضع الذي هم عليه، وأنا لا أؤاخذهم على ذلك، فلكي نكون منظومين لابد من التاكيد على أن البرلمان الموجود حاليا نتاج للوضعية السياسية والقانونية والدستورية الموجودة في البلاد، فنحن لنا البرلمان الذي نستحق، والحكومة التي نستحق، والقضاء الذي نستحق والإعلام الذي نستحق.

■ ن.م: وكيف تنظر إلى وجود غرفتين بالبرلمان المغربي، واحدة لمجلس النواب والثانية لمجلس المستشارين..

فهذه الطبقة حصلت على ما تبتغيه من كراسي برلمانية، وحكومية، ولذلك فإنها تقول إن الإنتخابات كانت نزيهة، فأنا حين ارى لونا ابيض ويأتي من يقول لي إن الذي رأيته أسود، فانا أتركه يقول ما يشاء، ولكن قوله لن يغير لي قناعتي بأن اللون الذي رأيته كان أبيض..

■ ن.م: الإنتخابات التي تقول عنها الطبقة السياسية إنها كانت شفافة ونزيهة انبثقت عنها حكومة الوزير الأول الذي يقودها معين من خارج الأحزاب..

● م.م: من عادتي أن لا أناقش مثل هذه القضايا، ولا اجيب على اسئلة تطرح علي في هذا الشأن، لأنني عندما أناقش المواضيع من هذه الزاوية اشعر وكأنني أقدم اعترافا ضمنيا بوجود حكومة وبوجود برلمان، وأنا لا أصدق ذلك.

■ ن.م: ولكن لدينا أحزاب سياسية تقول عن نفسها إنها ديمقراطية ولقد قبلت المشاركة في هذه الحكومة لكي لا تقع انتكاسة للمسار الديمقراطي..

● م.م: إذا كان الإنسان ديمقراطيا فما عليه إلا ان يقول للأحزاب حقها في ان تردد ما تشاء، ولكن على أساس ان تقبل خضوع كلامها لقانون النقاش، فكيف تطورت هذه الأحزاب ومن هي الجهات التي تقف وراءها اليوم، وما هي مقاصدها؟ وما دامت هذه الأحزاب ديمقراطية فانا أتمنى صادقا لو أن انتخابات حرة وشفافة ونزيهة اجريت اليوم، لنقف على الحجم الحقيقي لكل حزب في الحياة السياسية.

■ ن.م: الإعلام الرسمي والحزبي يردد في كل الأوقات أن المغرب يعيش انتقالا ديمقراطيا، فما هو رأيك في هذه الأسطوانة التي تتكرر على مسامعنا؟

● م.م: الإعلام هذه هي وظيفته، والأموال تنفق عليه لكي يقوم بهذا الدور التجميلي للواقع البشع، لكن إذا أردت معرفة الحقيقة اسأل الناس في القرى والبوادي وفي مدن الصفيح والذين لا يتوفرون لا على الماء ولا على الكهرباء ولا على مصاريف العلاج من الامراض، واسأل خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، وأسر ضحايا قوارب الموت.. فهؤلاء هم الذين

■ ن.م: في مثل هذه الظروف أين هو المثقف الذي من المفروض فيه أن يمثل المجتمع وله موقف معارض للسلطة التي تستغل هذا الواقع المزري، وذلك من أجل حثها على الإصلاح والتغيير؟

● م.م: أنا لا أعتبر نفسي لا مثقفا ولا مفكرا، غير أن هذا لا يمنعني من القول إن تاريخ الإنسانية يشهد بأن جزءا كبيرا من النخبة المثقفة هو الذي كان يتصرف بانتهازية ويبرر للسطة سلوكاتها المشينة ويضفي عليها المحاسن والألقاب الجميلة، فالنخبة المثقفة كانت تلجا في الكثير من الأحيان إلى نوع من الارتزاق، وهذا امر يصعب تبريره في الوقت الراهن، فالمثقف الذي يتعلم ويدرس على حساب الشعب وتضحياته، من المتوقع منه ان يكون ضمير الشعب وصوته لدى الحاكم، لكننا نلاحظ انه يتحول بغتة، تحت تاثير المادة، إلى صوت للسلطة، بل إلى سوط تجلد بواسطته الشعب الذي تتحكم فيه.

يضاف إلى ذلك الإستلاب المطلق الذي يبديه بعض المثقفين تجاه الآخر بحيث تكون مرجعيتهم في كل شيء هي الحضارة الغربية، فانا عندما اقول هذا الكلام ليس بدافع الرغبة في الإنغلاق، فطوال حياتي كنت أدافع عن الإنفتاح والتعايش وعن التعددية الثقافية، ومن هذا المنطلق ادعو إلى وجود التعددية التي مصدرها تعدد المرجعيات.. فانا أريد إعطاء أهمية للقيم، والمثقف يشتغل على القيم التي ينبغي أن تكون مستمدة من مرجعياته المحلية، وفي تناغم مع مطامح وقيم الشعب.

■ ن.م: وماذا عن رفض القصاص المغربي أحمد بوزفور للجائزة التي منحتها له وزارة الشؤون الثقافية؟

● م.م: بموقف احمد بوزفور هذا زاد تقديري له، اما المسؤولون عن الثقافة في المغرب فيتعين عليهم احترام الثقافة والإعتراف حقيقة بأهميتها، وأن لا تستعمل من طرفهم كوسيلة للتسلق وللمن على المثقفين حصولهم على الجوائز وتحويل لحظات تسليمها إلى مناسبات للبهرجة والدعاية، فان يعتقد موظف سام انه هو الذي رفع من قيمة فلان المسرحي او الشاعر او القصاص.. بمنحه مبلغا ماليا يسمى جائزة، فهذه في ظني إهانة ثقافية وحضارية، وهي تصدر عن اشخاص ليس لهم أخلاق وليس لهم كفاءة.